

مالية عامة محاضرة رقم 18

المطلب الثاني : إعداد الميزانية العامة للدولة في الجزائر : يتم إعداد الميزانية العامة من خلال جملة من الإجراءات و الأساليب نوضحها في ما يلي :

الفرع الأول : إجراءات تحضير و إعداد الميزانية :

أولاً: السلطة المختصة بتحضير الميزانية : إن إعداد الميزانية العامة للدولة يتم من قبل السلطة التنفيذية ، حيث يلعب وزارة المالية الدور الرئيسي و المحور و ذلك بالتنسيق مع القطاعات الوزارية الأخرى كل ذلك تحت إشراف مجلس الحكومة و مجلس الوزراء .

ثانياً: الإجراءات الإدارية المتعلقة بعملية الاتصال و التشاور : يقوم وزير المالية بإصدار منشور الميزانية في بداية السنة السابقة للسنة المعنية بالميزانية ، و الذي يتم إرساله إلى كافة الدوائر الوزارية و الهيئات العامة في الدولة ، حيث يتضمن الإشارة إلى حلول أجل بدء التحضير لإعداد ميزانية السنة القادمة ، و ترفق معه جميع التعليمات و النماذج التي يتعين عليهم الالتزام بها أثناء قيامها بإعداد مشروعات قطاعاتهم الخاصة .

و بعد عملية الاتصال تقوم الدوائر الوزارية و الهيئات العامة المعنية ، بما فيها وزارة المالية نفسها ، بإعداد تقديراتها بشأن ما تحتاجه من نفقات و ما تتوقع الحصول عليه من إيرادات خلال السنة المالية الجديدة المطلوب إعداد ميزانيتها ، و من ثم إرسالها إلى المديرية العامة للميزانية التابعة لوزارة المالية لتقوم هذه الأخيرة بعد ذلك بمراجعتها و تنقيحها و إجراء التعديلات الجوهرية التي تراها ملائمة ، ثم تقوم بإدراجها في مشروع أولي متكامل لميزانية الدولة. ⁽¹⁾

(1) أبو بكر الصديق بن يحي و قزوح نصيرة ، (دور وزارة المالية في إعداد الميزانية العامة للدولة) ، مجلة آفاق للعلوم ، المجلد 01 ، عدد 02 ، جامعة الجلفة ، ص 118.

مالية عامة محاضرة رقم 18

الفرع الثاني : أساليب تقدير النفقات و الإيرادات : تختلف الطرق و الأساليب لتقدير كل من النفقات العامة و الإيرادات العامة في الميزانية العامة ، حيث تسعى السلطة التنفيذية و هي بصدد تحضير الميزانية العامة أن تكون تقديراتها مطابقة للواقع قد الإمكان ، حتى لا تحدث اضطرابات متعلقة بزيادة النفقات و قلة الإيرادات .

أولاً: تقدير النفقات العامة : بشكل عام يتم تقدير النفقات العامة حسب طريقة من الطرق التالية :

1-الاعتمادات المحددة و الاعتمادات التقديرية : يقصد ب الاعتمادات المحددة، تلك التي يحدد فيها الحد الأقصى لها تستطيع الحكومة إنفاقه دون الرجوع إلى السلطة التشريعية ، بحيث لا يمكن الزيادة أو تجاوز هذا الحد الأقصى باعتمادات تكميلية ، أما الاعتمادات التقديرية فهي النفقات التي يتم تقديرها بشكل تقريبي ، و هي تطبق عادة على المرافق الجديدة التي لا يعرف إنفاقها على وجه التحديد ، و يجوز للحكومة فيها أن تتجاوز مبلغ الاعتماد التقديري دون الرجوع إلى السلطة التشريعية ، على الرغم من عرض الأمر عليها فيما بعد للحصول على موافقتها . (2)

2-اعتمادات البرامج : و هذه الطريقة لتقدير النفقات ، تتعلق بالمشروعات التي يتطلب تنفيذها فترة طويلة ، و يتم تنفيذ هذا البرنامج بطريقتين ، إما عن طريق تحديد نفقات البرنامج بصفة تقديرية ، و يتم إدماجه في ميزانية السنة الأولى على أن يتم الإدراج في ميزانية كل سنة من السنوات اللاحقة الجزء الذي ينتظر دفعه فعلا من النفقات ، و تسمى هذه الطريقة بطريقة اعتمادات الارتباط ، أما الطريقة الثانية فهي تلخص في أن يتم إعداد قانون خاص مستقل عن الميزانية يسمى بقانون البرنامج المالي توافق عليه السلطة التشريعية ، و بموجب هذا القانون يتم وضع برنامج مالي على أن يتم تنفيذه على عدة

(2) باخويا ادريس، مرجع سابق ، ص 209.

مالية عامة محاضرة رقم 18

سنوات ، و يقسم هذا القانون ذاته البرنامج المالي إلى عدة سنوات و يقرر لمل منها جزء من الاعتمادات الخاصة ، و تسمى هذه الطريقة بطريقة اعتمادات البرامج . (3)

ثانيا : تقدير الإيرادات العامة : بشكل عام يتم تقدير الإيرادات العامة بإحدى الأساليب التالية :

1- طريقة التقدير الآلي : و يتم تقدير الإيرادات العامة للسنة المالية المقبلة وفقا لهذه الطريقة على أساس الإيرادات التي تحققت فعلا في آخر سنة مالية عرفت نتائجها ، مع عدم إدخال تعديل على هذه الإيرادات ، إلا ما يدعو عليه سبب خاص من المتوقع حدوثه في السنة المقبلة و مثاله فرض ضرائب جديدة أو زيادة نسبة الضرائب القائمة (4) .

غير أنه يؤخذ على هذه الطريقة أنها لا تأخذ في الحسبان العلاقة الوثيقة بين الإيرادات العامة و الأوضاع الاقتصادية المتغيرة و المتقلبة مثل حالات التضخم و الكساد ، و هو ما يؤدي إلى عدم دقة تقدير الإيرادات العامة .

2- طريقة التقدير المباشر : تعد هذه الطريقة أفضل الطرق لتقدير الإيرادات العامة ، حيث تستند هذه الطريقة أساسا على التوقع باتجاهات كل مصدر من مصادر الإيرادات العامة على مدى ، و تقدير حصيلته المتوقعة بناء على هذه الدراسة مباشرة ، حيث تقدر كل دائرة وزارية تقدر ما تتوقع الحصول عليه من إيرادات في شكل ضرائب و رسوم خلال السنة المالية المقبلة ، و هذه التوقعات ترتبط بحجم النشاط الاقتصادي ، ففي حالة الرخاء و الانتعاش تزداد الدخول و الثروات و الأرباح و الاستهلاك و الواردات

(3) أبو بكر الصديق بن يحيى و قزوح نصيرة ، مرجع سابق ، ص 120.

(4) زهير أحمد قدورة ، مرجع سابق ، ص 225.

مالية عامة محاضرة رقم 18

و الصادرات ...الخ ، و التي يترتب عليها زيادة الإيرادات بصورة كبيرة ، أما في فترات الكساد تصاب الأنشطة الاقتصادية بالخمول ، مما يؤدي إلى قلة الإيرادات .⁽⁵⁾

⁽⁵⁾ رضا خلاصي ، شذرات المالية العامة ، مرجع سابق ، ص 201.